وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كليـة العلوم الاقتصـــادية وعلوم التسيـير

العنوان:

إنعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي

مداخلة للمشاركة في فعاليات الملتقى الدولي حول الاقتصاد الافتراضي

*** من اعداد:**

الدكتور يدو محمد أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سعد دحلب البليدة

العنوان الالكتروني :yedou_m@yahoo.fr

الهاتف : 0556-35-72-41

الدكتور بوعافية رشيد أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة خميس مليانة

مقدمة :

أمام موجة التحولات العميقة التي شهدتها البيئة الإقتصادية العالمية مع نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي،والتي أرست مفاهيم جديدة أفرزت إرهاصات وتوقعات رهيبة شملت جميع مناحي الحياة السياسية والإجتماعية والإقتصادية نتيجة المرور السريع إلى الفضاء اللامادي،حيث لم تعد التنافسية مرتبطة بإمتلاك الموارد الطبيعية أو ضآلة تكاليف الأيدي العاملة، بقدر إرتباطها بالمحتوى المعرفي والتكنولوجي والجودة والسياسات الفاعلة من قبل الدول،إذ أصبحت المعلومات في هذا الإقتصاد الصاعد، المحرك الأساسي للمنافسة الإقتصادية والنجاح الذي يمكن تحقيقه من خلال التركيز على خلق القدرة الإبتكارية وتوطين التقانة، وإعداد رأس المال البشري، والبنية التحتية التقانية،لاسيما في ظل الإنتقال من الأفكار الإقتصادية التي تتمحور حول الموارد الطبيعية و الإنتاجية كعامل حاسم للتنمية إلى إقتصاد المعلومات الذي تشكل فيه المعلومة والتقنية المادة النفيسة وحجر الأساس لصنع وإتخاذ قرارات سليمة ورشيدة ،سواء على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي لرسم وتوجيه قرارات السياسة الإقتصادية .

في هذا العصر الذي أضحت فيه ثورة المعلومات والإتصالات الميزة الرئيسية، وبات الصراع في العالم هو الوصول السريع إلى المعلومات وإمتلاك طرق تداولها وتحليلها من أجل إتخاذ قرار سليم مبني على الدقة والتحليل الملائم لرسم السياسة الإقتصادية للدول، اللازمة لتفعيل التنمية، شهد الاقتصاد العالمي تحولات جوهرية عميقة أسفرت عن ميلاد أفكار اقتصادية جديدة في أدبيات الاقتصاد ، كالاقتصاد الرقمي القائم على الرقمية من خلال التنسيق والتفاعل المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ،والعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة وتشجيع بناء الحكومة الالكترونية والشركات الالكترونية والأعمال الالكترونية والبورصات الالكترونية ،حيث،أصبح لزاماً على الكثير من الدول ضرورة تطوير تقنيات وأساليب تمكنها من تأمين نفاذ أكثر تناسقاً للمعلومات، يوفر لها عدة خيارات في كل مكان وزمان يضمن لها التكيف مع متغيرات البيئة الدولية من خلال إعتمادها على الاقتصاد الرقمي الذي أصبح يأخذ تدريجياً مكانته،كضرورة حتمية لتنمية إقتصاديات الدول،على إختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها ،حتى وإن بقي محل الكثير من التساؤلات والإشكالات حول مدى ربطه بأهداف السياسة الإقتصادية،

وللإلمام بجوانب الموضوع وبلوغا للأهداف المرسومة لهذا الجهد العلمي ومحاولة لمناقشة وتقييم موضوع **إنعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي** ، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاث محاور رئيسية ، تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة ، حيث تمثلت هذه المحاور فيمايلي.

اولا :الإطار العام للاقتصاد الرقمي

ثانيا : الأسس و الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي ونموذج الأعمال فيه

ثالثا : الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي نموه و تحدياته

اولا :الإطار العام للاقتصاد الرقمي:

إن مع الدخول في العصر الرقمي حيث تتبدل الوسائل المستخدمة في العمل والبيت والمدرسة ومعظم مناحي الحياة ،وتزداد فيه الهوة الرقمية بين الدول النامية والمتقدمة، تأثر النشاط الاقتصادي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبدلت أساليبه مع نمو تطبيقات هاته الأخيرة ،حيث ظهر للوجود ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يعتمد على التجارة الالكترونية واستخدام شبكة الإنترنت لزيادة القدرة التنافسية .

أمام واقع و مفرزات عصر التقنية العالمية ونماء استخدام وسائل التقنية ،وتزايد الاقتناع باعتمادها نمطاً لتنفيذ الأعمال ومرتكزاً أو محدداً للتطور،وأمام تزايد أثر التقنية العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مختلف أنشطة الدولة لاسيما الاقتصادية ،أصبح من الصعب تصور تنمية دون الاعتماد على ما يسمى بالاقتصاد الرقمي الذي يتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتكزاً له،و يعزى ذلك إلى التطورات التي شهدتها الساحة الإقتصادية العالمية في العقود الأخيرة وما افرزته من تحديات كشفت عن مبررات عديدة لتغيير طبيعة العلاقة بين المعرفة والتنمية الاقتصادية، فضلا على الأهمية الحيوية للتعليم، التدريب والإبداع في تحقيق النمو وتعزيز التنافسية لاقتصاديات الدول، يبقى هو الانتشار المكثف لتكنولوجيا المعلومات في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، لينفرد الاقتصاد الرقمي بميزة تسارع وتيرة الإبداعات، إنتاج المعلومة الجماعية خاصة والنمو الكبير لمختلف مخرجاته سواء على مستوى الاقتصاديات الكلية أو على مستوى المؤسسات.

1- مفهوم الاقتصاد الرقمي:

لقد سجل بعض علماء المعلومات والاقتصاد في العالمين العربي والغربي موقفهم من الاقتصاد الرقمي ، وبينوا وجهة نظرهم من هذا المفهوم المعقد. وتفاوتت أساليب معالجتهم في هذا الصدد، فبعضهم تناوله بشكل منفرد بوصفه ظاهرة قائمة بذاتها، والبعض الآخر تناوله ضمن مفاهيم أخرى تتعلق باقتصاديات المعلومات ، عصر المعلـــــومات ، ومجتمع المعلومات، وقطاع المعلومات ، صناعة المعلومات وعموماً فقد ظهر مصطلح الاقتصاد الجديد الرقمي في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث يرجع العديد الظاهرة الأمريكية الممثلة في النمو المتواصل على أطول مدة على الإطلاق في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،ارتفاع الإنتاجية وانخفاض التضخم والبطالة أساسا إلى غزو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وآثارها ليس فقط على القطاع التكنولوجي بل على التطبيقات في الصناعات القديمة والجديدة معاً.

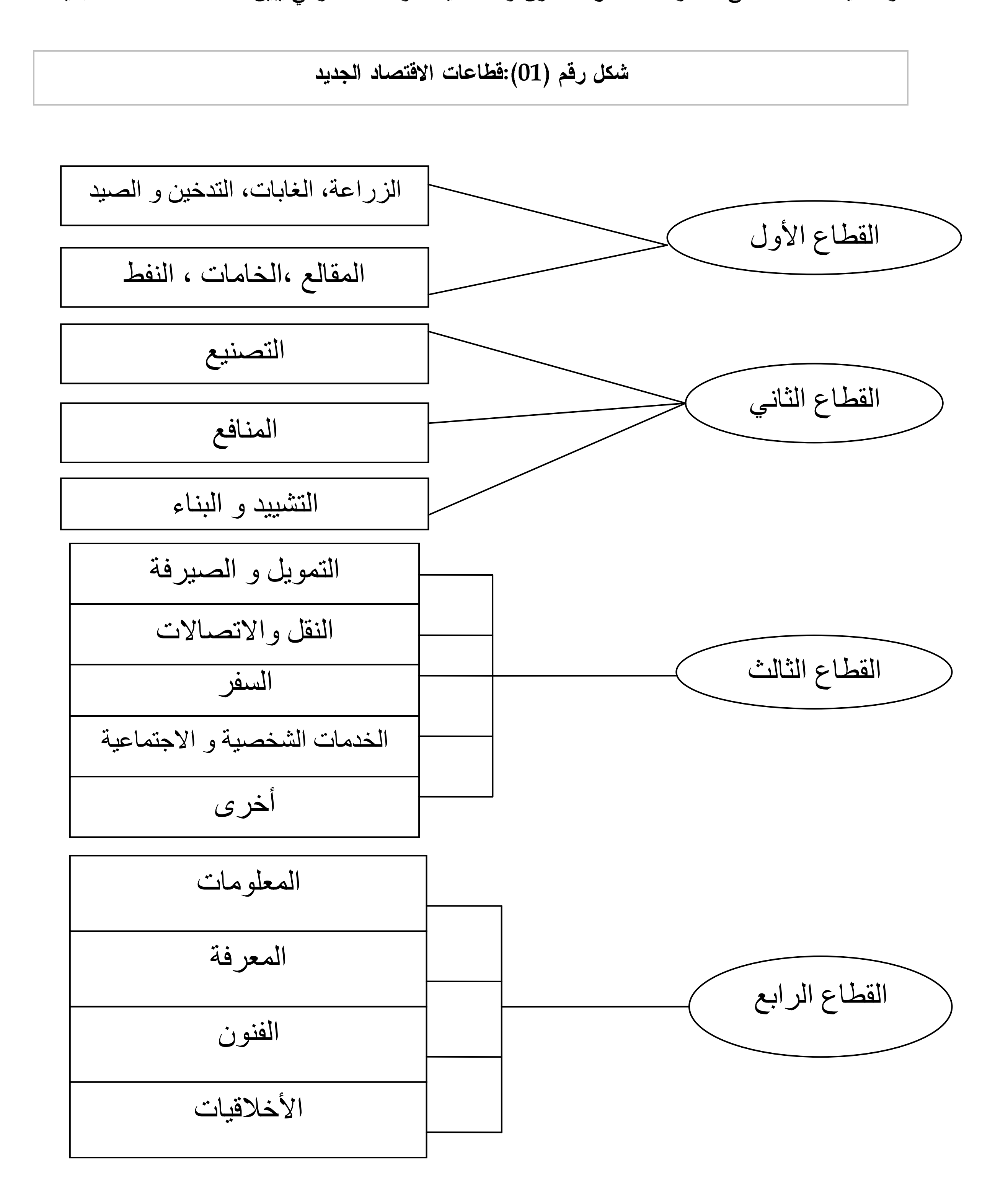
إن الاقتصاد الرقمي هو التسمية المستخدمة للإشارة إلى الاقتصاد القائم على الإنترنت أو اقتصاد الواب ،وهو الاقتصاد الذي يتعامل مع الرقميات أو المعلومات الرقمية ،الزبائن الرقميين والشركات الرقمية ،التكنولوجيا الرقمية ،والمنتجات الرقمية.

كما يقصد بالاقتصاد الرقمي التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي الدولي من جهة أخرى ،بما يحقق الشفافية و الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما ،وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً استراتجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري، بما يحقق تحسن المركز التنافسي بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.

ويرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين هما:التجارة الالكترونية وتقنية المعلومات أو صناعة المعلومات ،فصناعة المعلومات هي التي خلقت الوجود الواقعي والحقيقي للتجارة الالكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية.

كما أن الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد المرتكز على القطاع الرابع ، حيث أن القطاع الرابع الذي يتكون من الأنشطة والعمليات القائمة على المعلومات المعرفة،الفنون،والأخلاقيات ،والشكل الموالي يبين قطاعات الاقتصاد الجديد:

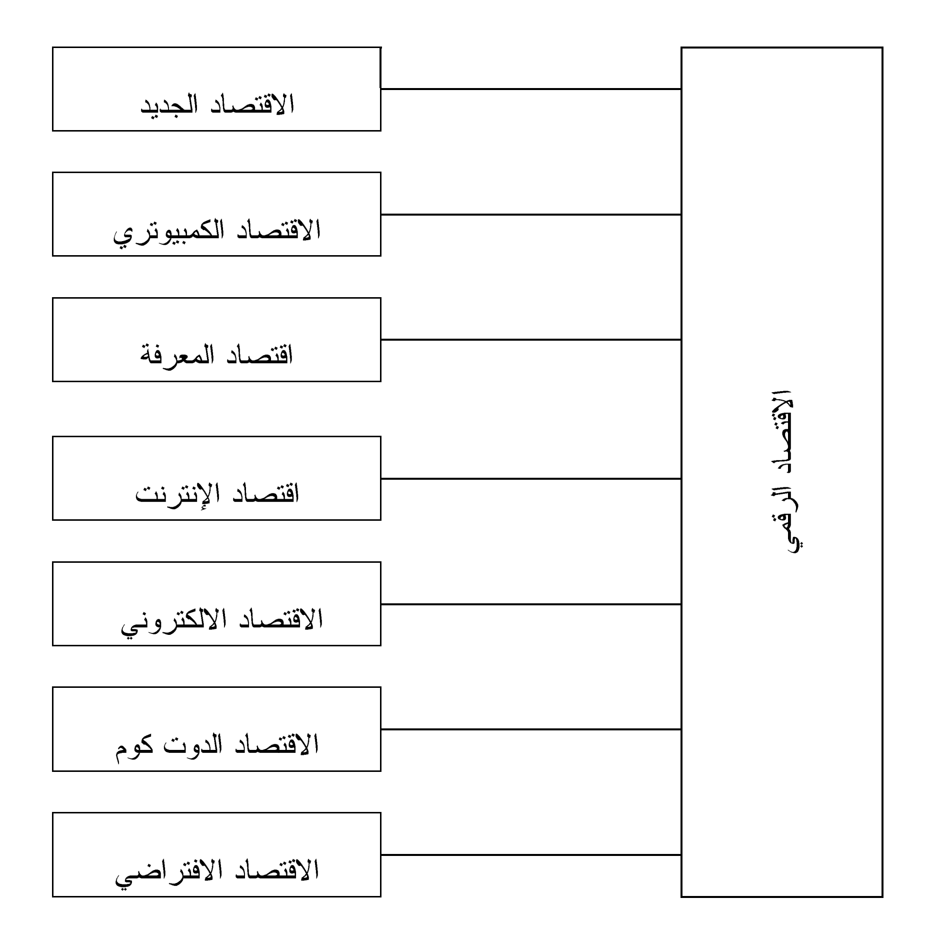
شكل رقم (01):قطاعات الاقتصاد الجديد



ومن أهم ما يلاحظ أن الاقتصاد الرقمي (الجديد) أضاف عنصر المعلومات إلى جانب العناصر الثلاثة التقليدية للإنتاج ،والتي تتمثل في العمالة ورأس المال والموارد الطبيعية ،وقد برزت تقنية المعلومات كأهم عناصر التكنولوجيا الحديثة بحيث يتعدى تأثيرها على الإنتاجية ليصل إلى العلاقة بين الاقتصاديات المتطورة وبين القطاع العام والخاص وليتخطى الطبقات والحضارات والدول.

ويتخذ الاقتصاد الرقمي عدة تسميات يمكن إبرازها على النحو الآتي:

الشكل رقم(02) :تسميات الاقتصاد الرقمي



2- **خصائص وأُسس الاقتصاد الرقمي :**

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الإلكترونية والشركات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والإدارة الإلكترونية ولعل أهم الخصائص التي يتمتع بها الاقتصاد الرقمي هي:

أ -سهولة الوصول إلى المعلومة:يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الانترنت المختلفة ،ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد.

ب -المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي:تؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها وتحسين المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الاقتصاد الرقمي وذلك على المستويين المحلي والدولي ،ويجب أن تتكامل تكنولوجيا المعلومات والاتصال مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وخاصة التصنيع والزراعة والتعليم والتدريب والخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية.

ج -مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي :تلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً أساسياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية ،وتؤثر الانترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل وأصبح هناك أساليب متعلقة بتطور الاقتصاد الرقمي ومن أهمها ما يلي:

-نصيب كل قطاع اقتصادي من التجارة الالكترونية.

-معدلات التضخم والنمو والعمالة والإنتاجية وأثرها على الاقتصاد الرقمي.

-مكاسب المتعاملين في الأسواق من التجارة الالكترونية.

-نسبة حجم التجارة الالكترونية بين القطاع وقطاع آخر ،والنشاط الاقتصادي ونشاطات أخرى.

د -الاقتصاد الرقمي واقتصاد السرعة الفائقة:إن الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الحركة السريعة ووسيلته الأقمار الصناعية والبريد الإلكتروني ،إن هذه السرعة أدت إلى الحاجة إلى شركات تتسم بالرشاقة في الحجم ،وفي التنظيم من خلال العلاقات الشبكية ،وفي المعلومات من خلال تقاسم المعلومات الفوري.

ه -ضغط التكلفة لكل صفقة:أدت الانترنت إلى حالة جديدة في مجال إجراء الصفقات تتمثل في النقرات تساوي الصفقات ،فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لان تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج عنها ،فإنها مع الانترنت ونماذج الأعمال الجديدة فان تكلفة الصفقة أيضاً جدا ،الأمر الذي يدفع إلى مضاعفة الحجم الكلي للنشاط بشكل غير مسبوق وبالتالي تكون فرصة صنع النقود من خلال النقرات ذات إمكانية عظيمة.

3-متطلبات الاقتصاد الرقمي

إن بناء اقتصاد رقمي يتخذ من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرتكزاً له يتطلب توفير جملة من العناصر التي تعتبر لإيجاد اقتصاد الرقمي ومن أهم هذه العناصر نذكر مايلي:

أ- تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصادية:يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات، لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية إلى معلومات اقتصادية.

وتستخدم الاتصالات التلفونية لنقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية ،تطبيقات التكنولوجيا في الحصول على السيطرة والتخزين واسترجاع وتشغيل واتصالات المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات أو صور أو أصوات لتحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية بين البنوك وشركات التأمين والجمارك والضرائب والبنك المركزي ووزارات الاقتصاد والمالية والتجارة وتشغيل المعلومات بسرعة فائقة ،ويتم تنمية تكنولوجيا المعلومات بالخطوات التالية :

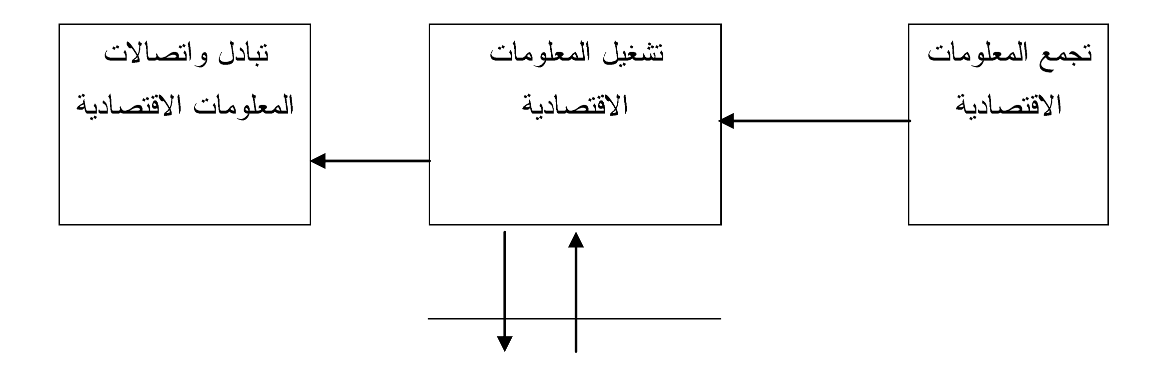
– تخزين واسترجاع المعلومات الاقتصادية

– مناولة وتبادل مدخلات ومخرجات المعلومات الاقتصادية بمعدلات السرعة المختلفة حسب الأولويات والحاجة

– السماح لصناع السياسات والقرارات الاقتصادية والاستثمارية بالتصرف ودعم القرارات حسب القرارات حسب قدراتهم وتخصصهم.

والشكل المالي يوضح مراحل تنمية تكنولوجيا المعلومات :

الشكل رقم(03): تنمية تكنولوجيا المعلومات الاقتصادية



تخزين واسترجاع
المعلومات الاقتصادية

ب-متطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية:

يشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية ضرورة الاحتفاظ بالملفات دقيقة لكل من:

- إدارة القروض (للأفراد والمؤسسات والحكومات) ؛
- إدارة الاستثمارات(للأفراد والمؤسسات والحكومات) ؛
- إدارة سياسات التأمين ؛
- إدارة الحسابات بالبنوك.

كما أن أساس الدقة ،الدقة في الاحتفاظ بالبيانات المالية وتوفير أمن تلك المعلومات يتم عن طريق إدارات تكنولوجيا المعلومات في تلك المؤسسات المالية.

ج-التطور التكنولوجي العالمي وتكنولوجيا المعلومات الاستثمارية :

تطورت الاتصالات من مجرد التليفون لأجهزة المؤتمرات المرئية والفاكس والبريد الصوتي والهاتف المتنقل والبريد الالكتروني وخدمات الإنترنت ، كما ساعدت الكابلات المصنوعة من الأنسجة الضوئية وكابلات الهاتف الممتدة عبر المحيطات ورقائق الحاسب الالكتروني على التوسع في التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية .

ثانياً: عناصر الاقتصاد الرقمي في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

إن التطور الهائل الذي شهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبالرغم مل وفره من شبكات اتصال كالانترنت مكنت المؤسسات من الاتصال بعملائهم في شتى بقاع العالم، إلا أنه غير كافي لبناء اقتصاد رقمي يساهم في تحقيق تنمية فعالة ، ما لم يدعم بعناصر أخرى مساعدة تنظم الاقتصاد الرقمي وتحدد الإطار العام له ، ولعل من أهم هذه العناصر الحكومة الالكترونية التجارة الالكترونية والشركات الالكترونية والبورصات الالكترونية ...الخ.

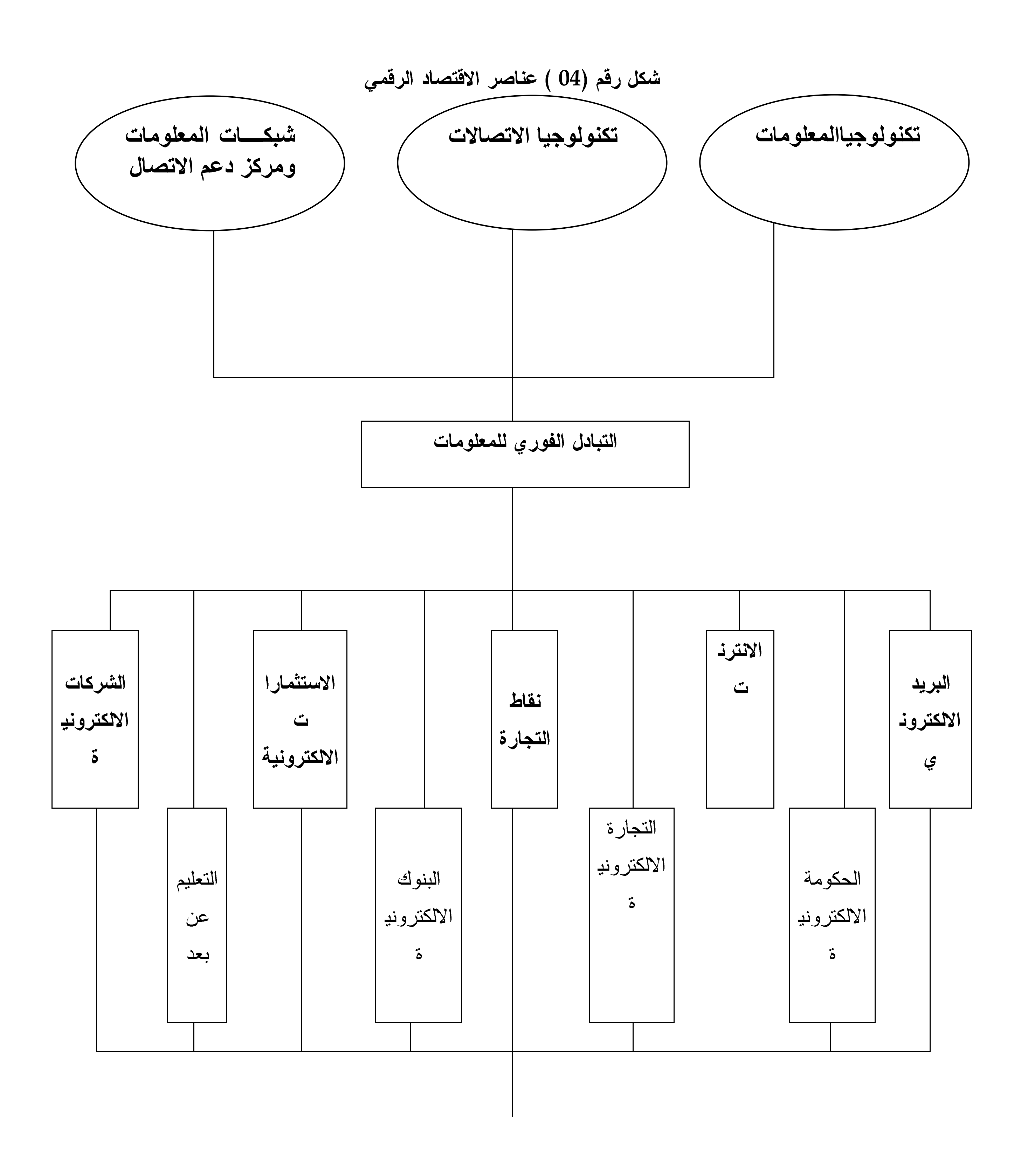
وسوف نحاول في هذا المحور أن نتناول هيكل الاقتصاد الرقمي وبعض العناصر المكونة لها:

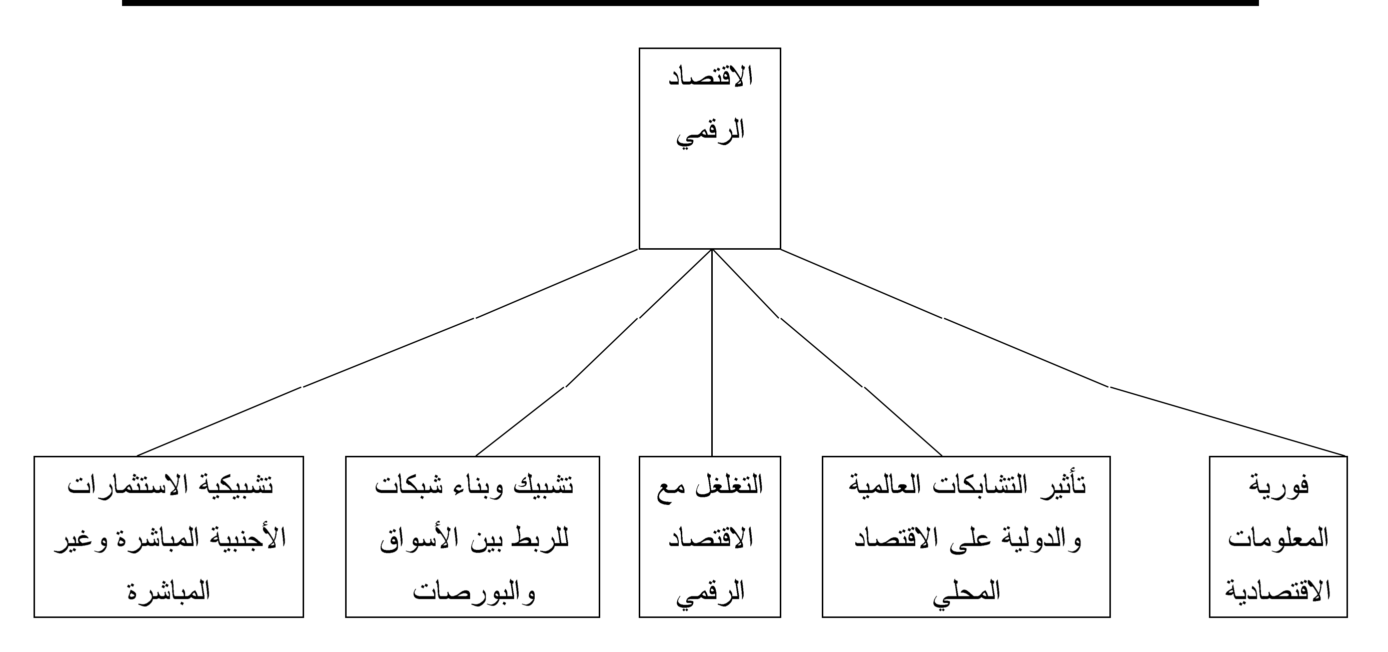
1- هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الالكترونية التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية والأخرى الدولية ،ويعتبر البريد الالكتروني ومواقع الانترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات لتنفيذ التجارة الالكترونية ،أي تبادل السلع والخدمات عبر الإنترنت أو تحويل الأموال بين البائعين والمشترين والمصارف باستخدام الأموال البلاستكية بالبريد الالكتروني عبر الانترنت والأدوات الالكترونية الأخرى ويشمل الاقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية بالجملة والتجزئة عن طريق قنوات توزيع الكترونية وهو ما يسمى بالمصارف الالكترونية ويحقق ذلك بسرعة المعاملات والتجديد المستمر فيها وتقوم الشركات المساهمة الالكترونية في الاقتصاد الرقمي بتصميم موقع على شبكة الانترنت للتعريف بها وبنشاطها ومركزها المالي وأسواقها وأهداف تصديرها، لتحقيق الاتصال الفوري بالأسواق العالمية والشكل الموالي يوضح أهم العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي :

وسوف نتناول جل عناصر الاقتصاد الرقمي التي يوضحها الشكل الموالي بالتفصيل في هذا المبحث وفي المباحث والفصول الموالية .

شكل رقم (04) عناصر الاقتصاد الرقمي





2 -الحكومة الإلكترونية و الأعمال الإلكترونية

أ-الحكومة الإلكترونية

تسعى الحكومات جاهدة في سبيل تحقيق الشفافية الحكومية ،والتي من شأنها تقديم خدمات كتبادل الوثائق والمستندات والإتاحة الكاملة والمتساوية بكافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والإجراءات الحكومية لكافة المؤسسات والمواطنين في أوقات مناسبة تسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية .

فالحكومة الالكترونية تهتم في المقام الأول باستخدام التقنية لرفع مستوى الخدمات الحكومية وتسهيل الحصول عليها ،والتنسيق بين الهيآت الحكومية المختلفة لتحقيق الفائدة للمواطنين والشركات الحكومية ذاتها، وتشمل هذه الخدمات المشتريات والمناقصات الحكومية للسلع والخدمات تسجيل وتجديد الرخص والتصاريح ،إيجاد الوظائف وتسديد المستحقات...الخ.

وتتطلب الحكومة الالكترونية إيجاد بنية تحتية تتمثل في العناصر التالية:

-انتشار الأجهزة الطرفية الحديثة لدى الحكومة والمواطنين والشركات الخاصة ؛

-وجود شبكات اتصال خاصة بشبكة الانترنت وأخرى من خلال شبكة الهاتف؛

-وضع ضوابط لحمأية المراسلات والمعاملات السرية؛

-تدعيم الثقة في انجاز المعاملات بواسطة الحكومة الالكترونية؛

-أداء المراحل التعليمية دورها في تهيئة الكفاءات للتعامل مع الأسلوب الرقمي لتلبية متطلبات الحياة المختلفة؛

-تكوين أجيال من الكفاءات المتمكنة في مختلف متطلبات الحكومة الالكترونية سواءا الفنية أو الإدارية أو القانونية؛

-تحفيز المسؤولين على استخدام التوقيعات الالكترونية؛

-تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في مجال مستلزمات الحكومة الالكترونية؛

-مراجعة التشريعات ذات الصلة لإزالة معوقات التي تحول دون استخدام آليات الحكومة الالكترونية في انجاز أعمالها بسهولة؛

-الحرص على منع الجرائم الالكترونية ووضع الضوابط اللازمة لمواجهتها ان وقعت وتدريب الكوادر الأمنية الالكترونية على ذلك.

ب-الأعمال الالكترونية

لقد تم استخدام المعلوماتية منذ الستينات لأتمت بعض الأعمال في منظمات الأعمال كبرامج المحاسبة لأغراض خارجية والمرتبات بالأجور ،وقد تطورت هذه البرامج تدريجياً لتشمل برمجيات لإدارة التكلفة وإدارة أعمال المشتريات

والمبيعات والتخطيط وغيرها من البرمجيات الضرورية ،لإدارة الأعمال بشكل مؤتمن ،وفي مطلع التسعينات برزت أهمية تكاليف هذه البرمجيات المختلفة .

وفي ظل التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال العالمية ومستوى التنافس المتقدم الذي أوجده تحرير التجارة العالمية وحتمية تركيز كل مؤسسة على الموضوعات التي تعتقد أنها أكثر قدرة تنافسية منها والتعاون مع الجهات الأخرى لتزويدها بأهم البرمجيات التي تساعدها على رفع قدرتها التنافسية.

ويرتكز مفهوم الأعمال الالكترونية على قدرة الشركات الالكترونية على تبادل كل المعلومات والأموال والبضائع والخدمات بصيغة الكترونية، سواء أكان هذا التبادل بين الشركات أو شركة ما والمستهلك أو بين الشركة والحكومة.

وفي ظل التطور الرهيب الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح التوجه نحو الأعمال الالكترونية ضرورة حتمية سواء للدول الغنية أو الدول محدودة الموارد والإمكانيات، حيث أن الأعمال الالكترونية تخفض من تكلفة تقديم الخدمات للمستهلك بشكل كبير.

3-الشركات الالكترونية والبورصات الالكترونية

أ-الشركات الالكترونية

لقد تحولت المنافسة بين الشركات اليوم من منافسة المنتجات إلى منافسة نماذج الأعمال بسبب تزايد المخاطر وعدم الكفاءة ،ولم تصبح الشركة الالكترونية مجرد استخدام الانترنيت لتعديل أسلوب التعامل مع الأسواق والمتعاملين ، بل تحولت إلى شركة تستخدم مزيج الكمبيوتر ومواقع الانترنت والبرامج المركبة ،والذي يطلق عليه مزيج البرمجيات لتغيير وتطوير جميع أعمال الشركة.

وتعرف الشركة الإلكترونية على أنها الشركة التي تمتلك بنية أساسية معلوماتية متطورة تمكنها من مباشرة نشاطها عبر شبكة الانترنت وذلك في المجالات الاقتصادية أو الخدمية.

وتتطلب الشركة الالكترونية توفير مجموعة من المقومات اللازمة لإنجاحها والمتمثلة فيما يلي :

- بنية تحتية معلوماتية ملائمة ومتطورة مبنية على شبكة اتصالات متطورة مما يعمل على تيسير نقل البيانات بسهولة وسرعة؛
- بناء الخدمات الضرورية لدعم التطبيقات الالكترونية داخل الشركة؛
- جودة بيئة العمل الكلية التي تعمل في ظلها الشركة بحيث تكون صالحة ومهيأة؛
- وجود وعي لدى أفراد المجتمع بالمزايا التي تحققها الشركات الالكترونية؛
- وجود بيئة قانونية وتنظيمية فعالة تعمل على توفير الدعم القانوني اللازم للمعاملات عبر شبكة الانترنت؛

ولقد أدخلت الانترنت تحولات عميقة على الشركات الإلكترونية ، بحيث أدت إلى انبثاق مصطلح جديد تمثل في الاستثمار الإلكتروني، وهو نتاج لتفاعل الاستثمار مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،وهو تحول جديد في البيئة الاستثمارية لتحسين القدرات التنافسية للشركات الالكترونية وجلب استثمارات جديدة، ويتطلب الاستثمار الالكتروني عدة وسائل يمكن إيجازها فيما يلي :

- إعداد البرامج الخاصة بالاستثمار الالكتروني ؛
- توفير وإعداد الموارد البشرية المؤهلة ؛
- مساندة الشركات في عملية إعادة الهندسة والتحول إلى النظم المالية الالكترونية ؛
- ربط جميع الإدارات المالية والمصارف بشبكات الانترنت ؛
- تأكيد خصوصية البيانات والمعلومات المالية للأفراد والشركات ؛
- تامين التعاملات المالية الالكترونية ؛
- تطبيق المعايير الموحدة لحقوق النشر والتأليف للنظم المالية والاستثمارات .

ب-البورصات الالكترونية

من أبرز مميزات الاقتصاد الرقمي هو وجود سوق مالي الكتروني، من خلال إيجاد سوق السندات والأسهم الالكترونية، يلغي كل المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية ويقلل من سعر التكلفة في نقل الملكية وحفظها ويعزز من إجراءات نقل ملكية الأوراق المالية، ويتطلب إيجاد سوق مالي إلكتـــروني ما يلي إصـــــدار أوراق ماليـــــة جديـــدة الكترونية؛

- ربط البورصة الالكترونية بمختلف البورصات العالمية؛
- اعتماد أموال (Electronic notes) الكترونية في تجارة الأوراق المالية الالكترونية ؛
- وضع الإطار القانوني ينظم التداول الالكتروني للأوراق المالية.

ثالثا : الأبعاد المالية للإقتصاد الرقمي نموه و تحدياته

1- أهمية الإقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي ذو أهمية كبرى .وتتمثل هذه الأهمية في الآتي :

-تعد وسيلة متميزة و غير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات .

– يعتبر وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الالكتروني المباشر بينهم .

-يؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين و مشترين ، كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة ، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب ، و بطريقة منسقة و دقيقة .

– يساهم في تبسيط و تنظيم عمليات المشروعات و تحقيق أهدافها عن طريق القضاء عن التأخير في إصدار القرارات الإدارية و منع الأخطاء و تخفيض التكاليف و بالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع ، و زيادة الربحية .

– يساعد الشركات على إتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الالكتروني من حيث تحديـــد تعاقـــب عمليـــات التشغيل و أسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، و عمليات التحكم و الرقابة، و تخطيط الاحتياجات من المواد و موارد التصنيع، و التوقيت المحدد.

2- الأبعاد المالية الإقتصاد الرقمي

تتمثل أهم الأبعاد المالية المرتبطة بالتجارة الاقتصاد الرقمي في القضايا آلاتية:

-**الضرائب والجمارك:** لا شك أن الضرائب تعد المورد المالي الأساسي لأي دولة في العالم. ومن هنا يثير الاقتصاد الرقمي بعض المشاكل المتعلقة بإمكانية التهرب الضريبي من خلال التجارة الإلكترونية.

– **سرية المدفوعات الإلكترونية:** يثير الاقتصاد الرقمي قضية هامة بخصوص عملية الحفاظ على سرية المعلومات سواء في مرحلة عقد الصفقات أو المدفوعات الإلكترونية.وتعد سرية المعلومات من أهم الجوانب التي يتوقف عليها اتساع حجم ونمو التجارة الإلكترونية في المستقبل ومن ثم الاقتصاد الرقمي.

– **التدفقات المالية:**لاشك في أن الاقتصاد الرقمي يؤثر بصورة مباشرة في زيادة حجم التدفقات المالية في العالم وهذا من خلال البنوك الالكترونية **والشركات الالكترونية والبورصات الالكترونية** ،حيث أن التبادل الإلكتروني أدى إلى سهولة التدفقات المالية بين دول العالم.

3-تحديات الاقتصاد الرقمي

على الرغم من أن الاقتصاد الرقمي يشهد نموا متسارعا، إلا أن هناك العديد من المشاكل و التحديات التي تواجهه على الرغم من أن التجارة الالكترونية تشهد نموا متسارعا، إلا أن هناك العديد من المشاكل و التحديات التي تواجهها وتعيق تنميتها و من أبرزها ما يلي :

– **المشاكل الفنية و التقنية (التكنولوجية):**يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- المشاكل التي يتعرض لها العميل.
- المخاطر التي يتعرض لها صاحب الموقع عبر الانترنت.
- مشاكل إتمام الصفقة .
- مشاكل الخصوصية و سرية المعلومات.
- مشاكل الفقر المعلوماتي و المعرفي و التعامل بلغات مختلفة.
- مشاكل تطوير التعاملات عبر الانترنت.
- مشاكل التأكد من صحة البيانات والمعلومات في التجارة الإلكترونية.
- مشاكل غياب المستندات الورقية في التجارة الإلكترونية.

- **التحديات القانونية و التنظيمية :** تفرض التحديات القانونية مشكلة الإثبات ابالوسائل الإلكترونية، هذه الحقيقة تطرح مشكلات الإثبات بالوسائل التقنية إلا و هي مشكلة مقبولة هذه الوسائل من القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية و المالية سواء الأفراد أو الزبائن أو مؤسسات و القاعدة الأساسية التي يمكن الانطلاق منه لتحقيق هذه المقبولة، هي مدى الاطمئنان لسلامة الوسائل الالكترونية في التعاقد و الإثبات و هذا يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية و هي:

-التكتيك المستخدم و محتوي التقنية و القدرة على تبسيط الفكرة و إيصالها للمتعاملين؛

-مدى كفاءة نظام التراسل الإلكتروني؛

-الثقافة و التأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الإلكتروني؛

-- **التحديات الضريبية و الجمركية :** إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو مكان بالنسبة للنشاط الاقتصادي، و هذا ما يعني إحتمال عدم الكشف على مقر النشاط الاقتصادي ، لذلك لابد من نظام جبائي يستجيب لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات الحديثة.

-- **تحديات الأعمال المرتبطة و المعايير الإشرافية.**

- **المشاكل الاقتصادية و المحاسبية و الاجتماعية .**

الخاتمة :

أعتبر الاقتصاد الرقمي وسيلة حديثة للتعامل الاقتصادي المحلي والدولي، إستطاع أن يرفع الحواجز التقليدية للنشاط الاقتصادي ، كما ساهم في زيادة حجم التدفقات المالية النقدية بشكل ملفت للاهتمام، فهذا الاقتصاد مبني على الفعالية والسرعة ويقوم على شبكة الانترنت في الغالب، هذا الإقتصاد الذي يعتمد في هيكله على عدة هيئات ومنها الحكومات الإلكترونية والمصارف الإلكترونية والأسواق المالية الإلكترونية والشركات الإلكترونية.

أفرز الإقتصاد الرقمي عدة متطلبات أساسية وأهمها البنية التحتية لقطاع الإتصالات والمعلومات والإطار التشريعي والقانون اللازم للأعمال الإلكترونية، وقد أصبح الإقتصاد الرقمي سمة من سمات الإقتصاديات الدول المتقدمة، وقد بقيت الدول المتخلفة بعيدة عن هذا الواقع الجديد ومنها الدول العربية، وظهر هناك تفاوت بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة أو ما يسمى بالفجوة الرقمية حيث أصبح اقتصاديات الدول تقاس في تطوراتها على مدى التوجه نحو رقمنة إقتصادها.

المراجع:

[1]-نجم عبود نجم،"الإدارة الالكترونية:الاستراتجيات و الوظائف والمشكلات"،دار المريخ،المملكة العربية السعودية.

[2]-فريد راغب النجار،"الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصادي الرقمي "،مؤسسة شهاب الجامعة ،الإسكندرية ،2004.

[3]-هشام الديب ،" توجهات ترسم مستقبل التجارة الالكترونية "، دراسة عن تأثير التجارة الالكترونية على الملكية الفكرية والأمن الالكتروني ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، القاهرة ،2001.

[4]- محمدتقرورت ،" واقع و آفاق التجارة الالكترونية في الوطن العربي"، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية ، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الشلف،2005.

5-رشيد بوعافية ،" الصيرفة الالكتر و نية والنظام المصرفي الجزائري، الأفاق والتحديات"،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة البليدة،2005

6- عمرو موسى، مفيد شهاب،"صناعة الخدمات في الوطن العربي(رؤية مستقبلية)"،قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية،القاهرة،20/ 22 أفريل2004 .

[7]- موسى خليل مترى،" القواعد القانونية للصيرفة الالكترونية"، الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال الملتقى العلمي السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيروت ،الجزء الأول:الجديد في التقنيات المصرفية ، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت 2001 .

-8-سالم عبد الغني ،"الاقتصاد الرقمي بالعالم العربي "،العنوان الالكتروني،**http ://us.moheet.com**، 2006/10/06.

[9]- حسين ناصر الوهبي ،"الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية "،موقع النادي العربي لتقنية المعلومات والإعلام ، العنوان الالكتروني ،**http://www.ac4mit.org**

[10] - محمد مبارك،"دور مستشار الحكومة الالكترونية"،مجلة عالم الاقتصاد،العدد:154، العنوان الالكتروني **http:// www.ecowrld-mag.com** .

11-زار النعسان،"مساهمة التجارة الالكترونية في زيادة القدرة التنافسية و تخفيض التكاليف الجزء 2 ،

. http://www.t-koshak.com/vb/showthread.php?t=3693&goto=nextoldest

12-JOHSTON , THE NEW ECONOMY – TECHNOLOGY IS NOT ENOUGH , **WWW.OECD.ORG,**

جمال سالمي،"السياسة الاقتصادية الملائمة لإدماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"،أعمال الملتقى الوطني حول تقييم السياسة الاقتصادية ،جامعة تلمسان يومي 30/29 نوفمبر2004،الجزائر،ص4.

الاسم :رشيد اللقب : بوعافية	الاسم :محمد اللقب :يدو
الدرجة العلمية : : أستاذ محاضر	الدرجة العلمية : أستاذ محاضر
العنوان الالكتروني mohamedublida@gmail.com	العنوان الالكتروني :yedou_m@yahoo.fr
رقم الهاتف: الهاتف : 0774-01-86-49	رقم الهاتف: 0556-35-72-41
المحور الرابع :التجارة الالكترونية وتوسع الاقتصاد الافتراضي	المحور الرابع :التجارة الالكترونية وتوسع الاقتصاد الافتراضي
عنوان المداخلة: **إنعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي**	عنوان المداخلة: **إنعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي**